Distr.: General
24 July 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي
الدورة السادسة والثمانون
جنيف، 2-6 تشرين الأول/أكتوبر 2023
البند 4(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة

تقرير الأمينة العامة للأونكتاد

مقدمة

1- يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة التقييم المستقلة في الأونكتاد في الفترة ما بين تموز/يوليه 2022 وحزيران/يونيه 2023. وترد في الفصل الأول نتائج سبع تقييمات لمشاريع وبرامج؛ ويرد في الفصل الثاني تجميع للدروس المستفادة من التقييمات؛ وترد في الفصل الثالث معلومات محدَّثة عن مسائل وأنشطة التقييم الأخرى؛ وترد في الفصل الرابع خطة التقييم للفترة من تموز/يوليه 2023 إلى حزيران/يونيه 2024. والهدف من هذا التقرير هو إثبات خضوع الأونكتاد للمساءلة أمام الدول الأعضاء فيه وتجميع الدروس المستفادة والممارسات الجيدة من أجل صنع القرارات والتخطيط للمستقبل، والتشجيع على إبداء الآراء في عمليات التقييم وحلقات التعلُّم.

2- وتُجرى التقييمات استناداً إلى سياسة التقييم المعمول بها في الأونكتاد، التي حُدِّثت في عام 2023 لتضمينها قواعد ومعايير التقييم المنقَّحة التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، فضلاً عن آخر التعليمات والتوجيهات الصادرة عن الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن عمليات التقييم[1]. وتشرح سياسة التقييم التي يتبعها الأونكتاد مفاهيم التقييم الرئيسية، وتضع مبادئ توجيهية، وتحدد الإطار المؤسسي وأدوار ومسؤوليات التقييم الرئيسية، وتبين إجراءات التقييم وآلياته. وتشمل سياسة التقييم جميع ما ينفذه الأونكتاد من مشايع وبرامج ممولة من الميزانية العادية ومشاريع ممولة من موارد خارجة عن الميزانية. والجهة القيِّمة على سياسة التقييم هي وحدة التقييم المستقل التابعة للأونكتاد. ووحدة التقييم المستقل مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام نائب الأمينة العامة، وهي تتألف من موظفين اثنين من الفئة الفنية.

(1) انظر http://www.unevaluation.org/document/detail/1189, وhttp://www.unevaluation.org/document/detail/1914 وST/AI/2021/3.

الرجاء إعادة الاستعمال

ويجوز لرئيس الوحدة أن يقدم مباشرة تقارير عن المسائل ذات الصلة بالتقييم إلى الجهة التي أصدرت تكليفاً بإجراء التقييم، وإلى الإدارة أو الهيئات الإدارية، بمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له من أي طرف كان.

أولاً- موجز نتائج التقييم

3- في الفترة ما بين تموز/يوليه 2022 وحزيران/يونيه 2023، أُنجزت تقييمات خارجية مستقلة لمشاريع الأونكتاد وبرامجه السبعة التالية:

(أ) تحقيق قفزة نوعية في تنمية المهارات في مجال التجارة الإلكترونية في جنوب شرق آسيا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (ممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية)؛

(ب) تحديد الإحصاءات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا وتقديرها وتعميمها (ممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية)؛

(ج) الأطر السياساتية التمكينية للإبلاغ عن استدامة المشاريع وعن أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية (ممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية)؛

(د) التكامل بين بلدان الجنوب وأهداف التنمية المستدامة: تعزيز التحول الهيكلي في البلدان الشريكة الرئيسية في مبادرة الحزام والطريق (ممول من الصندوق الفرعي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التابع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية)؛

(هـ) الشراكة الاستراتيجية بين الأونكتاد ومملكة هولندا (ممول من حكومة مملكة هولندا)؛

(و) الترويج لسياسات تجارية مراعية للمنظور الجنساني في أقل البلدان نمواً (ممول من خلال الإطار المتكامل المعزز)؛

(ز) البرنامج الفرعي 2 للأونكتاد بشأن الاستثمار والمشاريع (ممول من الميزانية العادية).

4- وتمثلت أهداف التقييمات في تقييم مدى وجاهة مشاريع الأونكتاد وبرامجه واتساقها وكفاءتها وفعاليتها واستدامتها، بأكبر قدر ممكن من المنهجية والموضوعية، بما في ذلك تعميم مراعاة القضايا الشاملة، واستخلاص استنتاجات من العمل المنجز وتقديم توصيات بشأن أي تحسينات لازمة وتحديد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة للاسترشاد بها في صنع القرارات والتخطيط للمستقبل. وترد في هذا الفصل النتائج التفصيلية والتوصيات المنبثقة عن التقييمات والدروس المستفادة منها.

ألف- المشروع: تحقيق قفزة نوعية في تنمية المهارات في مجال التجارة الإلكترونية في جنوب شرق آسيا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030

5- نُفّذ هذا المشروع، الممولّ من حساب الأمم المتحدة للتنمية، في الفترة من نيسان/أبريل 2018 إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، بميزانية قدرها 000 600 دولار. وكان المشروع يهدف إلى تعزيز المعارف والسياسات القائمة على الأدلة في مجال التجارة الإلكترونية في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وكان المشروع، الذي تألف من دورات تعلُّم مختلطة أعدها الأونكتاد، يهدف أيضاً إلى دعم واضعي السياسات ورواد الأعمال في فهم القضايا المتصلة بالتجارة الإلكترونية؛ وتحسين استعدادهم لتصميم استراتيجيات التجارة الإلكترونية وقوانينها. وأُعدت في إطار المشروع مجموعتا أنشطة تدريبية، إحداهما عن التجارة الإلكترونية والأخرى عن الهوية الرقمية، تناولتا هذين الموضوعين من منظور مسائل من قبيل حماية البيانات والتسويق

والحلول التكنولوجية والحوكمة. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت حلقات عمل بالحضور الشخصي حول هذين الموضوعين في إندونيسيا والفلبين وسنغافورة بهدف تعزيز التدريب عبر الإنترنت.

6- وأثار التقييم شواغل بشأن ارتفاع معدل تسرب المشاركين المسجلين، وكذلك بشأن معدل إتمام الدورات بنجاح. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للدورة الأولى المتعلقة بالممارسات الفضلى في مجال التجارة الإلكترونية، بدأ 140 شخصاً الدورة، بينما أكملها وحصل على شهادات 79 شخصاً فقط من أصل 264 شخصاً مسجلاً، وفي النسخة الثانية منها، أكمل 96 شخصاً فقط الدورة بنجاح من أصل 139 شخصاً مسجلاً. ولوحظت اتجاهات مماثلة في الدورات التي تناولت موضوع الهوية الرقمية. وتعزى هذه الاتجاهات جزئياً إلى تزامن مواعيد الدورات مع العطلات الوطنية وتوسيع نطاق الجمهور المستهدف ليشمل بلداناً أخرى بالإضافة إلى المستفيدين الثلاثة الأوائل من المشروع. غير أن معدل رضا المشاركين عن الدورات التدريبية كان مرتفعاً، حيث أفاد 91 في المائة منهم بأن الدورة إما حققت النتائج المتوقعة منها أو فاقتها. وعلاوة على ذلك، خلص التقييم إلى أن معدل النجاح المنخفض نسبياً في النسخة الأولى من الدورتين ينم عن وجود بيئة تعلم تنافسية وفعالة لأن المشاركين الذين أكملوا تقييم ما بعد التدريب ولم ينقطعوا عن الدراسة هم وحدهم الذين حصلوا على شهادات تثبت إتمامهم التدريب.

7- وبالإضافة إلى ذلك، خلص التقييم إلى أن توزيع منشورات عن المشاريع ونشر معلومات عنها من خلال المواقع الشبكية والبوابات الإلكترونية المخصصة لذلك الغرض يُرجح أن يسهما في استدامة نتائج المشاريع، لأن تلك المنشورات والمعلومات تمكن أصحاب المصلحة من الاستفادة من نتائج المشروع حتى بعد انتهاء مدة تنفيذه. ولا تزال منصة التدريب عبر الإنترنت، التي استُخدمت في جميع مراحل المشروع، مفتوحة ولا يزال بوسع المشاركين الحصول على المواد التدريبية حتى بعد انتهاء الدورة التدريبية.

8- وفيما يتعلق بالاعتبارات الجنسانية، كان هناك تكافؤ بين الجنسين في أوساط المشاركين في المشروع، الذين شكلت النساء ما نسبته 48 في المائة منهم. وتضمن محتوى الدورة طائفة متنوعة من دراسات الحالة التي أعدتها نساء عن مواضيع ذات صلة بالتجارة الإلكترونية والهوية الرقمية. وأشار التقييم إلى إمكانية زيادة التركيز على قضايا حقوق الإنسان، كالقضايا ذات الصلة بالشواغل المتعلقة بخصوصية البيانات الشخصية، في النسخ المقبلة من الدورات التدريبية وحلقات العمل.

9- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات الرئيسية التالية:

(أ) لتمويل استمرار استعراض الدورات التدريبية وتقديمها، ينبغي للأونكتاد أن يعتمد استراتيجيات تمويل متعددة الجوانب، من قبيل إقامة شراكات مع الكيانات المعنية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التجارة العالمية، وأن يدمج هذا التدريب في المشاريع المقبلة المتعددة القطاعات ويتيحه للمشاركين بتكلفة معقولة؛

(ب) بالنظر إلى ما تشهده التجارة الإلكترونية من تطور سريع في جميع أنحاء العالم، ينبغي للأونكتاد أن يقدم، بالإضافة إلى الدورات التمهيدية العامة، دورات متوسطة ومتقدمة، بما في ذلك دورات تركز تركيزاً متخصصاً على عناصر سلسلة القيمة (مثل اللوجستيات أو المدفوعات) أو على قطاعات من قبيل الصحة وصناعة الأزياء وتجارة التجزئة؛

(ج) حرصاً على فعالية التعلُّم، ينبغي للأونكتاد أن يترجم دورات التجارة الإلكترونية والهوية الرقمية إلى اللغات المحلية، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي لا يجيد سكانها المحليون فهم الإنكليزية.

باء- المشـــروع: تحديد الإحصـــاءات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشـــروعة في أفريقيا وتقديرها وتعميمها

10- نُفِّذ المشـــروع، الممول من حســـاب الأمم المتحدة للتنمية، في الفترة من آذار/مارس 2018 إلى حزيران/يونيه 2022 بميزانية قدرها 647 315 1 دولاراً، وهي ميزانية تولى الأونكتاد إدارة 000 600 دولار منها، بينما تولت اللجنة الاقتصـــادية لأفريقيا إدارة 000 700 دولار منها. ويهدف المشـــروع إلى تعزيز القدرة الإحصـــائية للحكومات وأصـــحاب المصـــلحة في أفريقيا على تحديد الإحصـــاءات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشـــروعة، وقياســـها وتعميمها، دعماً لتحقيق أهداف التنمية المســـتدامة. والبلدان المستفيدة هي أنغولا، وبنن، وبوركينا فاسو، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، والسنغال، وغابون، وغانا، وموزامبيق، وناميبيا، ونيجيريا. ونظراً لارتفاع مســـتوى الطلب والوفورات في تكاليف الســـفر نتيجة القيود المرتبطة بالجائحة، أُضـيف بلدان آخران إلى المسـتفيدين التسـعة الأوائل. وتألف المشـروع من ثلاث مراحل، هي تقييم الخيارات المتاحة لقياس التدفقات المالية غير المشروعة، ووضع تعاريف ومنهجيات منسقة؛ واختبار المنهجيات؛ وتعميم نتائج المشروع.

11- وخلص التقييم إلى أن المشروع يتماشى مع خطة عام 2030 ومع الولايات المسندة إلى الكيانات المنفِّذة وأنه يلبي احتياجات البلدان في أفريقيا. غير أنه كانت هناك تأخيرات في التنفيذ وفي تعميم التقديرات الصـــادرة واســـتخدامها في تقديم تقارير عن الأهداف، وذلك بســـبب صـــعوبة العمل المنهجي والتحديات المرتبطة بالجائحة. وساهم المشروع في زيادة الاتساق بين الجهات الفاعلة الدولية وتلقى دعماً من منظمات شتى. وحقق المشروع النتائج المتوقعة منه من خلال وضع تعاريف ومنهجيات منسقة، وتعزيز قدرة المؤسسات في أفريقيا، ونشر نتائج المنهجيات. وقدمت تسعة بلدان تقديرات أولية للتدفقات المالية غير المشروعة، ليتجاوز المشروع الهدف المحدد، وهو ستة بلدان. وأعدت جميع البلدان المستفيدة، وعددها 11 بلداً، خطط عمل لسد الثغرات المتصلة بالبيانات، ليتجاوز المشروع الهدف المحدد، وهو أربعة بلدان.

12- وشـملت الدروس المسـتفادة من التقييم أهمية تطوير المنهجيات، وبناء توافق في الآراء، وحشـد الدعم السياسي على الصعيدين الوطني والدولي. ويتطلب إصدار تقديرات للتدفقات المالية غير المشروعة دعماً من الأمم المتحدة في مجال التواصـل للحيلولة دون إسـاءة تفسـير تلك التقديرات وإسـاءة اسـتعمالها. وكان التعاون بين الأونكتاد واللجنة الاقتصـــادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة القطري في ناميبيا ناجحاً ويمكن أن يكون نموذجاً للعمل في المستقبل.

13- والخلاصة هي أن المشروع أحرز تقدماً كبيراً في تعزيز القدرة الإحصائية للبلدان في أفريقيا على قياس التدفقات المالية غير المشروعة، وأسهم في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لهذه المسألة. غير أنه لا بد من الاعتراف بضـرورة مواصـلة العمل على الإبلاغ عن البيانات في إطار المؤشـر 16-4-1 لأهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة؛ ونشر التقديرات؛ وتعزيز العمل على الصـعيد العالمي؛ ومواصـلة حشد الدعم السياسي؛ والتنسيق بين أصـحاب المصـلحة بما يضـمن اسـتخدام منهجيات تقدير التدفقات المالية غير المشـروعة اسـتخداماً مسـتمراً في إطار خطة عام 2030. وأقرت الجمعية العامة بالتقدم الكبير المحرز وبتوافر المفاهيم، والأســـاليب المجربة، لقياس التدفقات المالية غير المشروعة، ودعت "كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المانحة إلى العمل بالتنسيق مع الوكالتين الراعيتين على تدريب المكاتب الإحصـــائية الوطنية والكيانات الأخرى المسـؤولة عن الإبلاغ عن التدفقات المالية غير المشروعة على هذه الأساليب المتفق عليها"[(2)].

(2) A/RES/77/154.

14- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي للأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يبحثا الترتيبات المالية اللازمة لمواصلة عملهما ذي الصلة بالتدفقات المالية غير المشروعة وتوسيع نطاقه؛

(ب) يمكن أن تشمل المشاريع القُطرية الجديدة الرامية إلى الترويج للأخذ بمنهجيات قياس التدفقات المالية غير المشروعة أنشطة متابعةٍ للبلدان التي شاركت في المشاريع السابقة، بما يشمل إدارة عمليات تبادل البيانات؛

(ج) ينبغي زيادة تعزيز أنشطة بناء توافق الآراء لتكملة التعاون التقني بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، بما يشمل تعزيز استخدام المنهجيات المعتمدة استخداماً فعالاً؛

(د) يمكن بحث سبل إقامة شراكات إضافية مع المؤسسات الدولية، مثل المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومنظمة الجمارك العالمية، بهدف تعزيز الجهود المبذولة فيما يتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة؛

(هـ) ينبغي للأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يواصلا إجراء البحوث ونشر النتائج المتعلقة بقياس التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك من خلال المشروع المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة الممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية؛

(و) ينبغي أن تشترط معايير اختيار البلدان المشاركة التوازن بين الجنسين في الأفرقة العاملة الوطنية والإبلاغ عن مدى قابلية تكييف أنشطة التدريب بما يراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

جيم- المشروع: الأطر السياساتية التمكينية للإبلاغ عن استدامة المشاريع وعن أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية

15- نُفّذ هذا المشروع، المموَّل من حساب الأمم المتحدة للتنمية، في الفترة من شباط/فبراير 2018 إلى حزيران/يونيه 2022، بميزانية قدرها 000 740 دولار. واتسم المشروع بتركيزه على البلدان، حيث كانت جنوب أفريقيا وغواتيمالا وكولومبيا وكينيا البلدان المستفيدة استفادةً مباشرة منه، كما اتسم بتركيزه الإقليمي الذي تمثل في تنظيم أنشطة في جميع أنحاء أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكان المشروع يهدف إلى تعزيز قدرة الحكومات على قياس ورصد مساهمة القطاع الخاص في تحقيق خطة عام 2030. ومن أجل الاستفادة الكاملة من التقارير التي تقدمها الشركات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود على صعيد مواءمة التقارير المالية والتقارير المتعلقة بالاستدامة واتساقها وقابليتها للمقارنة. ولتلبية هذه الحاجة، تمثلت أهداف المشروع فيما يلي: استحداث وتفعيل آلية لتنسيق الجهود فيما بين مختلف السلطات الوطنية من أجل وضع إطار لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة؛ ومساعدة الشركات على إعداد ونشر تقارير مفيدة عن الاستدامة وفقاً لذلك الإطار؛ ودعم الحكومات في جمع معلومات موثوقة وقابلة للمقارنة ومتماشية مع الإطار العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة عن مساهمة الشركات في تحقيق تلك الأهداف.

16- وخلص التقييم إلى أن المشروع هادف ويلبي احتياجات البلدان والمناطق الإقليمية المستفيدة وأولوياتها. وطلبت ثلاثة بلدان إضافية (أوغندا والكاميرون والمكسيك) دعماً تقنياً من الأونكتاد وأُدرجت في المشروع. وأقام المشروع أيضاً شراكتين إقليميتين (إحداهما في أفريقيا والأخرى في أمريكا اللاتينية)، بهدف إذكاء الوعي بتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة وتعزيز تبادل الخبرات على الصعيد الإقليمي. وأشار أصحاب

المصلحة الذين أُجريت معهم مقابلات أثناء التقييم إلى أن الشراكات الإقليمية أدت دوراً أساسياً في التحفيز على تقديم تقارير عن الاستدامة وعن أهداف التنمية المستدامة في البلدان التي كانت متخلفة عن الركب.

17- وحدد التقييم الآثار المحفزة التالية التي من شأنها أن تساعد على ضمان استدامة نتائج المشروع: إقامة شراكة إقليمية في آسيا استناداً إلى النموذج الذي وضع في مناطق أخرى؛ والاعتراف بنتائج المشروع في الدورة التاسعة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ والدورة الثلاثين للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية. وتلقى الأونكتاد منذ ذلك الحين طلبات إضافية من بلدان للحصول على دعم مماثل.

18- وحدد أصحاب المصلحة في المشروع مجموعة من العوامل التي مكنت من نجاح المشروع، ومن تلك العوامل الطلب الوطني على المساعدة؛ وتبادل المعارف وإقامة الشبكات من خلال الشراكات الإقليمية؛ والاعتراف الذي يحظى به الأونكتاد منذ أمد طويل باعتباره هيئة موثوقة ومختصة بالمسائل التي تناولها المشروع. ومع ذلك، أشار التقييم إلى التحدي المستمر المتمثل في قياس ورصد مساهمات القطاع الخاص في تحقيق خطة عام 2030 على الصعيد الوطني، بما في ذلك النقص المحتمل في القدرات البشرية.

19- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي للأونكتاد أن يلتمس تمويلاً إضافياً لتعزيز العمل ذي الصلة بتقديم تقارير عن الاستدامة وعن أهداف التنمية المستدامة وتوسيع نطاقه. وينبغي على وجه الخصوص زيادة تعزيز الشراكات الإقليمية من خلال مبادرات بناء القدرات التي تستند إلى دليل للأونكتاد بشأن السياسات العامة الكفيلة بمواجهة التحدي المتمثل في تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، ويمكن تكرار تلك المبادرات كذلك في مناطق أخرى؛

(ب) نظراً لافتقار بعض البلدان إلى ما يلزم من قدرات ودعم رفيع المستوى للحفاظ على ما حققته من نتائج في الأجل الطويل، يشجَّع الأونكتاد على مواصلة تقييم تدابير الاستدامة الممكنة وإدراجها في المشاريع المقبلة. ويمكن أن يشمل ذلك الاستفادة من أوجه التآزر مع الكيانات الأخرى، مثل المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص، في الترويج لفوائد تقديم تقارير عن الاستدامة؛

(ج) وينبغي للأونكتاد أن يدرج في مشاريعه خطة تواصل واضحة تكفل إلمام الجهات صاحبة المصلحة في المشاريع بنواتجها ونتائجها الرئيسية. ويمكن أن يشمل ذلك، على وجه الخصوص، توجيهات محدثة ومبسطة بشأن أدوات الأونكتاد لتطوير المحاسبة؛

(د) وينبغي للأونكتاد أن يواصل العمل على وضع مؤشرات ومبادئ توجيهية لتعميم مراعاة جميع القضايا الشاملة، بما في ذلك الشواغل البيئية وحقوق الإنسان وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، تعميماً منهجياً.

دال- المشروع: التكامل بين بلدان الجنوب وأهداف التنمية المستدامة: تعزيز التحول الهيكلي في البلدان الشريكة الرئيسية في مبادرة الحزام والطريق

20- نُفّذ هذا المشروع، الممول من الصندوق الفرعي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التابع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2018 إلى نيسان/أبريل 2022، بميزانية قدرها 046 929 دولاراً. وكان المشروع يهدف إلى تبادل الخبرات من الصين فيما يتعلق بمبادرة الحزام والطريق مع دول أخرى من بلدان الجنوب، هي إثيوبيا وإندونيسيا وسري لانكا. وكان

المشروع يرمي إلى بلوغ الغايات الثلاث التالية: تعزيز قدرة البلدان الشريكة على المشاركة في مبادرة الحزام والطريق من خلال توفير فهم أفضل للتحول الهيكلي الذي تشهده الصين؛ وتحسين قدرة البلدان الشريكة في مبادرة الحزام والطريق على تصميم استراتيجيات سياساتية وآليات مؤسسية لزيادة النتائج الإنمائية للمبادرات المتخذة في إطار مبادرة الحزام والطريق بشأن عملية التحول الهيكلي؛ وتحسين فهم البلدان الشريكة التي اختيرت للمشاركة في مبادرة الحزام والطريق للصدمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة والخيارات السياساتية المناسبة للتعامل معها.

21- وخلص التقييم إلى أن المشروع وثيق الصلة باحتياجات البلدان المستفيدة، وكذلك بولاية الأونكتاد وأهداف التنمية المستدامة. ويعكس تصميم المشروع واختيار الأنشطة والمنجزات المتوخاة الاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلدان المشاركة ويلبيها. ومن خلال توفير فهم أعمق للسياسات المتبعة في الصين، ساعد المشروع على سد الفجوات المعرفية القائمة بشأن النماذج الإنمائية البديلة، ما جعله يحظى بأهمية كبرى بالنسبة للبلدان النامية الأخرى والمنظمات الإنمائية الشريكة.

22- وقبل إطلاق المشروع، كان لدى واضعي السياسات في البلدان المستفيدة معرفة محدودة بالسياسات المعمول بها في الصين في مجالات التجارة والصناعة والاقتصاد الكلي والتمويل وإدارة الديون والاقتصاد الرقمي، وقد تحسنت معرفتهم بها كثيراً بنهاية المشروع. وأشار المشاركون إلى أنهم اكتسبوا فهماً للتجربة الإنمائية في الصين. ومن حيث الأثر المحتمل، خلص التقييم إلى زيادة في القدرة على الاستفادة من الخبرة الإنمائية والهيكلية للصين في رسم السياسات. وحدد المشاركون ما يربو على 15 توصية وجيهة على صعيد السياسات العامة خلال الحلقات الدراسية الشبكية التي نُظمت في إطار المشروع. وفي سري لانكا، اعتُمدت استراتيجية رقمية جديدة تستند إلى توصيات السياسة العامة.

23- وكانت التدخلات التي نفذت خلال المشروع هي التدخلات التي يمكن مواصلة تنفيذها من دون دعم إضافي يذكر. وانطوى تنفيذ المنجزات المتوخاة على إشراك أصحاب المصلحة المحليين الذين يرجح أن يكون لديهم اهتمام كبير بتولي زمام تحقيق النتائج والذين شاركوا بنشاط في العملية. وقد جُمعت الاستنتاجات في منشور متاح على الموقع الشبكي لمبادرة الحزام والطريق، وذلك للمساعدة على توسيع نطاق آثار المشروع بحيث لا يقتصر على البلدان المستفيدة[3].

24- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات الرئيسية التالية:

(أ) التماس موارد إضافية لمرحلة ثانية أو مشروع جديد ذي صلة بغية الحفاظ على الزخم المكتسب حتى الآن والاستفادة منه. ويمكن أن يحدد هذا المشروع نطاق التدخلات الحالية ويوسعه ليشمل بلداناً ومجالات مواضيعية أخرى، كما يمكن أن يستفيد من الدروس المستخلصة من الاقتصادات الناشئة الأخرى، وذلك في ضوء إعراب العديد من أصحاب المصلحة عن اهتمامهم بتبادل الخبرات والتعلم من الأقران؛

(ب) تنشيط التعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة، بسبل منها، مثلاً، تحويل منصة مبادرة الحزام والطريق من منصة جامدة هدفها نشر المعارف إلى منصة تواصل نشطة ومتسمة بالمشاركة، ووضع استراتيجية تواصل واضحة لتمييز خبرة الأونكتاد عن خبرة المنظمات الإنمائية الأخرى؛

(ج) مواصلة إدماج القضايا الشاملة، بسبل منها، مثلاً، تعزيز جهود البحث والتحليل بشأن حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك عن طريق إجراء تقييم

(3) UNCTAD, 2022, *[China] Structural Transformation: What Can Developing Countries Learn?* (United Nations publication, Sales No. E.22.II.D.9, Geneva).

متعمق لأوجه عدم المساواة والتفاوت بين الجنسين وتقديم توصيات بشأن الشواغل التنفيذية أو السياساتية في المجالات الرئيسية ذات الأولوية.

هاء- البرنامج: الشراكة الاستراتيجية بين الأونكتاد ومملكة هولندا

25- أنشئت الشراكة الاستراتيجية بين الأونكتاد ومملكة هولندا لمدة أربع سنوات (2019-2022)، حيث قدمت مملكة هولندا تمويلاً إلى الأونكتاد بلغ مجموعه 6 ملايين دولار لتغطية تكاليف الأنشطة المضطلع بها في إطار ثلاثة مجالات مواضيعية ذات أولوية. ونفذت شعبة الاستثمار والمشاريع الموضوع ذا الأولوية 1 (الاستثمار من أجل التنمية المستدامة) والموضوع ذا الأولوية 3 (الحكم الرشيد من أجل تنمية القطاع الخاص) بتكلفة قدرها 4 ملايين دولار، ونفذت شعبة التكنولوجيا واللوجستيات الموضوع ذا الأولوية 2 (التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي) بتكلفة قدرها 2 مليون دولار. ويركز هذا التقييم على الموضوعين ذوَيْ الأولوية 1 و3. وأجري تقييم الموضوع ذي الأولوية 2 في عام 2021[4].

26- وكان الغرض الرئيسي من هذا التقييم دعم المساءلة عن النتائج والتمكين من التعلم. وقيم التقييم الأنشطة المضطلع بها في إطار الشراكة باستخدام معايير الملاءمة والاتساق والفعالية والكفاءة والاستدامة، فضلاً عن مدى تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان. وخلص التقييم إلى أن الأنشطة المضطلع بها في إطار الشراكة ملائمة للغاية لأنها تناولت قضايا هامة وسمحت للأونكتاد بتلبية احتياجات البلدان النامية. وكانت الأنشطة المضطلع بها في إطار الشراكة متسقة مع أهداف الأونكتاد ومهمة الجهة المانحة وأهداف التنمية المستدامة؛ وكانت فعالة أيضاً في زيادة قدرة الكيانات الحكومية، مثل وزارات المالية والاستثمار، والهيئات الإقليمية، مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجامعة الدول العربية، فيما يتعلق بمواضيع مثل معاهدات الاستثمار والسياسات الضريبية. وحدد التقييم، كعوامل رئيسية ساهمت في فعالية الأنشطة المضطلع بها في إطار الشراكة، الجودة العالية التي تتسم بها بحوث الأونكتاد والمساعدة التقنية المقدمة منه، فضلاً عن سمعة الأونكتاد كشريك موثوق به. غير أن عدم وجود مؤشرات إنجاز محددة للشراكة جعل من الصعب تحديد النتائج المباشرة التي حققتها الشراكة.

27- وقُيمت كفاءة أنشطة الشراكة تقييماً إيجابياً. وكان التمويل غير المخصص المتعدد السنوات أحد نقاط القوة الرئيسية للشراكة لأنه وفر المرونة اللازمة وسمح للأونكتاد بالتركيز على المشاريع والبلدان حسب الطلب. وحدد التقييم تحديات في التنفيذ تعزى إلى صعوبات في التنسيق على الصعيد الداخلي في الوزارات المضيفة وإلى الآثار السلبية للجائحة. غير أن الأونكتاد تمكن من جمع أموال إضافية (4,65 ملايين دولار) وأظهر كفاءة في استخدام الموارد.

28- وخلص التقييم إلى أن نتائج الشراكة يرجح أن تكون قابلة للاستمرار. فعلى سبيل المثال، أنشئت منصة مركزية لتكنولوجيا المعلومات لإتاحة إمكانية التسجيل الإلكتروني، الأمر الذي ساعد على ضمان استمرار استخدام الموجزات الوطنية التي أُعدت في إطار الشراكة، وأدرجت البحوث المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنظم الضريبية الدولية في الدورات التي تنظمها الأمانة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك، وذلك لتعميمها على المسؤولين الحكوميين. وبذل الأونكتاد جهوداً فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان، بدرجات متفاوتة عبر مختلف الأنشطة. فعلى سبيل المثال، حظيت منصات التسجيل الإلكتروني بإقبال كبير في أوساط النساء في البلدان المستفيدة، وأظهرت الأحكام

(4) انظر: https://unctad.org/system/files/official-document/osginf2022d5_en.pdf.

المتعلقة بالنوع الاجتماعي الواردة في المعاهدات النموذجية وجهود تشجيع الاستثمار من أجل تمكين المرأة التزام الأونكتاد بالمساواة بين الجنسين.

29- واستناداً إلى النتائج، أوصى التقييم بأن تواصل حكومة هولندا هذا النوع من ترتيبات التمويل مع الأونكتاد بما يتيح للأونكتاد قدراً من المرونة في تلبية طلب الدول الأعضاء على التعاون التقني؛ واقترح التقييم التوصيات الرئيسية التالية للأونكتاد:

(أ) وضع مؤشرات وأهداف محددة للشراكة بما يكفل رصد وتقييم الشراكة الاستراتيجية المقبلة بين الأونكتاد ومملكة هولندا (2023-2026)؛

(ب) إشراك سفارات مملكة هولندا في البلدان المستفيدة ووزارة الخارجية في الأنشطة المنفذة على أرض الواقع تعزيزاً لأوجه التآزر؛

(ج) تعميم فوائد استخدام الأدوات الرقمية، مثل منصة التسجيل الإلكتروني التي جُرِّبت في بوتان وأداة المحاسبة الإلكترونية التي جُرِّبت في السلفادور، على بلدان أخرى؛

(د) توثيق الأموال التي تُجمع من خلال الأنشطة الممولة من الشراكة توثيقاً منهجياً وإدراج هذه المعلومات في التقارير السنوية المقدمة إلى مملكة هولندا؛

(هـ) بحث سبل اتخاذ المزيد من تدابير الاستدامة من خلال إقامة شراكات مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني؛

(و) إدراج مؤشرات بشأن النوع الاجتماعي والحقوق الاقتصادية في إطار الرصد.

واو- المشروع: الترويج لسياسات تجارية مراعية للمنظور الجنساني في أقل البلدان نمواً

30- نُفذ هذا المشروع، الممول من خلال الإطار المتكامل المعزز، في الفترة من أيار/مايو 2020 إلى كانون الأول/ديسمبر 2022 بميزانية قدرها 450 251 دولاراً. وانطوى المشروع، الذي اندرج في إطار برنامج الأونكتاد الشامل للتجارة والمساواة بين الجنسين والتنمية، على تقديم برامج تعليمية ودورات تدريبية بشأن التجارة والنوع الاجتماعي (قدمت دورتان في عام 2021 ودورتان في عام 2022). وكان المشروع يهدف إلى بناء قدرات أقل البلدان نموا على إدراج اعتبارات المساواة بين الجنسين في السياسات التجارية ومعالجة الفوارق بين الجنسين في مجال التجارة.

31- وخلص التقييم إلى أن المشروع كان مفيداً للغاية لأنه سلط الضوء على أهمية معالجة العلاقة بين التجارة والنوع الاجتماعي في تحقيق المساواة بين الجنسين. وكانت المواد التدريبية قد صممت خصيصاً بما يلائم احتياجات أقل البلدان نمواً، واختير المتدربون (بمن فيهم واضعو السياسات، والمستشارون التجاريون، والجهات الفاعلة في مجال الأعمال، والأكاديميون، والناشطون في مجال الدعوة إلى المساواة بين الجنسين) على أساس خلفيتهم المهنية والوظيفة واحتمال تأثيرهم على عملية وضع السياسات. وتجاوز عدد مقدمي طلبات التدرُّب قدرات البرنامج. غير أن عدد مقدمي طلبات التدرُّب من أقل البلدان نموا لم يكن كافياً لتلبية توقعات الإطار المتكامل المعزز، ما يشير إلى أنه قد يكون من الضروري بذل المزيد من جهود الترويج في أوساط أقل البلدان نمواً.

32- واستفاد من الدورات فعلياً 414 متدرباً من 81 بلداً، وبلغت نسبة المتدربين من أقل البلدان نمواً 51 في المائة من 34 بلداً، وبلغت نسبة المتدربات 58 في المائة. وتشير الدراسات الاستقصائية التي أُجريت في نهاية الدورات التدريبية إلى أن محتوى الدورات كان ملائماً لاحتياجات المشاركين؛ ففي عام 2022، أفاد 97 في المائة ممن تلقوا تدريباً في عام 2021 بأنهم طبقوا المعارف التي اكتسبوها في

الدورة التدريبية؛ وأفاد 39 في المائة بأنهم تمكنوا من المساهمة في مختلف جوانب عملية وضع السياسات (الدعوة والحوار والتدابير الملموسة)؛ وأفاد 88 في المائة بأن منظماتهم تشارك مشاركة متزايدة في مجال التجارة والقضايا الجنسانية؛ وأفاد 67 في المائة بأن بلدانهم تدمج اعتبارات المساواة بين الجنسين في أنشطة السياسات التجارية.

33- ولتعزيز استدامة النتائج، يسر المشروع تبادل المعارف بعد انتهاء الدورات التدريبية. وأنشئت شبكة للخريجين تتيح تبادل الآراء عبر الإنترنت مع المتحدثين الضيوف وفرصاً لحضور أنشطة الأونكتاد ذات الصلة. غير أن شبكة الخريجين لم تُكلف بمهمة متابعة إجراءات ما بعد التدريب أو تبادل الخبرات أو تحفيز العمل. وخلص التقييم إلى أنه ينبغي تخصيص ما يكفي من الوقت والموارد لكي لا تقتصر مشاريع بناء القدرات على التدريب وتُفضي إلى تيسير اتخاذ إجراءات ملموسة.

34- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي أن يكون تقديم التدريب مصحوباً بأنشطة لاحقة للتدريب في إطار شبكة الأونكتاد لخريجي الدورات التدريبية في مجال التجارة والنوع الاجتماعي، بما في ذلك متابعة الإجراءات التي يتخذها المتدربون، ومتابعة التغييرات التي تطرأ على السياسات على الصعيد الوطني، وتيسير تبادل الخبرات، وتقديم معلومات محدَّثة عن الممارسات الجديدة؛

(ب) ينبغي ألا تستهدف الموارد المتاحة في إطار كل مشروع على حدة المتدربين المستفيدين من ذلك المشروع بعينه، بل ينبغي تجميعها من أجل توفير أنشطة متابعة في إطار الشبكة الأوسع نطاقاً لخريجي الدورات التدريبية المقدمة في سياق برنامج التجارة والنوع الاجتماعي والتنمية عموماً؛

(ج) يمكن إيلاء اهتمام أكبر للمتدربين من الدورات السابقة من خلال إتاحة المزيد من الفرص لهم لكي يستفيدوا استفادة فعلية وعملية من التدريب، كما يمكن الاسترشاد بآرائهم في وضع مواد وأنشطة تدريبية جديدة.

زاي- البرنامج: البرنامج الفرعي 2 للأونكتاد بشأن الاستثمار والمشاريع

35- ترد نتائج تقييم البرنامج الفرعي 2 في وثيقة منفصلة[5].

ثانياً- الدروس المستفادة من التقييمات

36- تُعد وحدة التقييم المستقل تقريراً توليفياً سنوياً عن الدروس الرئيسية المستفادة من التقييمات المجراة في الأونكتاد. ويجري فحص وتحليل النتائج والاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن التقييمات المتعددة من أجل اكتساب فهم أشمل وأوسع نطاقاً وأكثر تكاملاً للبرنامج ككل وتحقيق أقصى قيمة وأثر من جهود التقييم. ومن خلال هذا التقرير التوليفي، يمكن تحديد الأنماط والاتجاهات والمواضيع المتكررة المشتركة بين مختلف التقييمات، فضلا عن الدروس المستفادة عن مواطن القوة والضعف لدى الأونكتاد والمجالات التي تحتاج إلى تحسين أو مواصلة استكشاف. وبالإضافة إلى ذلك، يساهم التقرير التوليفي، من خلال مقارنة النتائج المستمدة من مختلف التقييمات ومضاهاتها، في تعزيز سلامة عملية التقييم وموثوقيتها، ويسمح بتحليل الأدلة تحليلاً متقاطعاً، ويقلل من خطر استخلاص استنتاجات تستند إلى تقييمات معزولة أو محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يُستخدم التقرير التوليفي في توليد رؤى

(5) TD/B/WP/324.

ومعارف جديدة، من خلال دمج وجهات نظر ومصادر بيانات متنوعة، والكشف عن العوامل أو الديناميات الأساسية التي ربما لم تكن واضحة في التقييمات الفردية.

37- وترد في هذا الفصل تفاصيل الدروس المستفادة المستخلصة من التقييمات السبعة التي أنجزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك لتزويد صانعي القرارات برؤية موحدة وشاملة للأدلة، وتيسير اتخاذ قرارات مستنيرة، وتعزيز التعلم وتبادل المعارف من خلال تجميع نتائج التقييمات ونشرها، وتيسير تبادل الخبرات فيما بين أصحاب المصلحة. وما زالت الدروس المستفادة من التقييمات السابقة لأنشطة الأونكتاد، المقدمة في التقارير السابقة، بمثابة مراجع يوصى موظفو المشاريع ومديرو البرامج بالرجوع إليها عند تصميم المشاريع والبرامج وإدارتها.

ألف- إعراب الدول الأعضاء عن تقديرها لمشاريع التعاون التقني التي ينفذها الأونكتاد

38- أعرب المستفيدون والدول الأعضاء عموماً عن تقديرهم البالغ لمشاريع التعاون التقني التي ينفذها الأونكتاد. وتُعتبر مشاريع التعاون التقني التي ينفذها الأونكتاد مهمة للغاية وكفيلة بتلبية احتياجات الدول الأعضاء، كما تعتبر متسقة اتساقاً واضحاً مع ولايات الأونكتاد وأهدافه. ويتجلى ذلك في الطلب المتزايد على المساعدة من الأونكتاد.

39- وتكمن قوة الأونكتاد في معارفه المتخصصة وجودة بحوثه وتحليلاته التي تساعد المستفيدين على التعامل مع قضايا التجارة والتنمية المعقدة وعلى اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسة العامة. ويوفر نهجه المتعدد التخصصات منظورا واسعا يمكِّن الدول الأعضاء من التعامل مع التحديات والفرص المترابطة.

باء- أظهرت أفرقة المشاريع قدرة على الصمود ومرونة وابتكاراً في التكيف مع الجائحة

40- اضطر مديرو المشاريع إلى التكيف بطرق مختلفة إبان الجائحة لمواصلة تنفيذ المشاريع وتحقيق الأهداف المنشودة منها. ونفذوا استراتيجيات تكفل ضمان استمرارية المشاريع، وتلبية الاحتياجات الناشئة، والتخفيف من آثار الأزمة. وازداد الطلب على الحلول الرقمية التي يقدمها الأونكتاد، مثل منصة التسجيل الإلكتروني، إبان الجائحة. وفي ضوء القيود المفروضة على السفر والتجمع بالحضور الشخصي، نُظمت الدورات التدريبية وحلقات العمل وأنشطة بناء القدرات باستخدام منصات التعلم الإلكتروني والحلقات الدراسية الشبكية. ومع أن تلك المنصات الإلكترونية والحلقات الدراسية الشبكية انطوت على تحديات ولم تتمكن من أن تحل محل أساليب التفاعل الشخصي، فإنها ساعدت على الحد من حالات التأخير وعلى ضمان بلوغ المراحل الهامة وتحقيق المنجزات المتوخاة.

41- ودفعت الجائحة موظفي الأونكتاد إلى تعزيز مهاراتهم الرقمية واستكشاف طرق مبتكرة للعمل والاستفادة من التكنولوجيا للتغلب على التحديات المرتبطة بالعمل عن بعد. ولم ييسر اعتماد الأدوات الرقمية العمل عن بعد إبان الجائحة فحسب، بل أتاح أيضاً إمكانيات جديدة لممارسات العمل القائمة على المرونة والتعاون في أعقاب الجائحة.

جيم- ضرورة بذل المزيد من الجهود لرصد مؤشرات الأداء وتوليد بيانات ذات مغزى عن النتائج

42- اتُخذت خطوات هامة في السنوات القليلة الماضية لتحسين إدراج الأطر المنطقية ومؤشرات الأداء في وثائق المشاريع، ومع ذلك، لا يزال رصد المؤشرات والإبلاغ عنها غير كافيين. فكثيراً ما لا تحدد هياكل إدارة المشاريع أنظمة وعمليات واضحة لجمع وإدارة البيانات المتعلقة بمؤشرات الأداء، وكثيراً ما تكون الموارد البشرية و/أو المالية المخصصة لرصد المؤشرات غير كافية.

43- وكثيراً ما لا تجمع أفرقة المشاريع بيانات عن المؤشرات، ولا سيما على مستوى النتائج، بصورة منهجية، وكثيراً ما يضطر المقيّمون إلى الاعتماد على المقابلات للحصول على هذا النوع من المعلومات وتحليل النتائج تحليلاً متقاطعاً. وحددت التقييمات ضرورة وضع خطط رصد أكثر تفصيلا لا تتضمن مؤشرات محددة فحسب، بل تتضمن أيضاً معلومات عن أساليب جمع البيانات، وتواتر الرصد، والأطراف المسؤولة، وآليات تحليل البيانات والإبلاغ. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتفق جميع أصحاب المصلحة على خطط الرصد قبل تنفيذ المشروع حتى تكون جميع الأطراف على بيّنة من مسؤوليات كل منها. ومع بدء العمل مؤخراً بالأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ، أصبح من الممكن إضافة مؤشرات المشاريع على جميع مستويات الإطار المنطقي والإبلاغ عن حالة المؤشرات في كل مشروع على حدة. وفيما يتعلق بخطط الرصد الأكثر تفصيلاً، يمكن أن تساعد الأداة الجديدة في توفير بيانات أدق وأوثق صلة بالموضوع، وتيسير الإبلاغ المبسط والجيد النوعية.

دال- استمرار عدم معالجة مسألة استدامة النتائج معالجة كافية في مرحلة التخطيط

44- أُحرز، في إطار بعض المشاريع، تقدم في إدراج عناصر تهدف إلى ضمان استدامة النتائج في وثيقة المشروع وأثناء تنفيذه، غير أن التقييمات أشارت إلى أن من شأن تقصي سبل اتخاذ تدابير استدامة إضافية على المستوى المركزي أن يعود بفائدة كبرى على الأونكتاد. وفي حالات عدة، أشار المستفيدون إلى الحاجة إلى مساعدة و/أو موارد إضافية لمواصلة إحراز تقدم على طول سلسلة النتائج. غير أن التخطيط للاستدامة يتطلب موارد مكرسة وتنفيذ استراتيجيات لا تقتصر مدة تنفيذها على مدة تنفيذ المشروع، بما في ذلك فيما يخص الرصد والتقييم المستمرين، وبناء القدرات، ونقل المعارف، وآليات لمواصلة الدعم والحفاظ على نتائج المشاريع.

45- وتحظى وجهات نظر أصحاب المصلحة والمستفيدين وإسهاماتهم بأهمية بالغة في ضمان الاستدامة. ومن شأن إشراك أصحاب المصلحة المعنيين في جميع مراحل عملية التخطيط أن يساعد في ضمان أخذ وجهات نظرهم في الحسبان، وتشجيع زيادة الالتزام بالاستدامة وتولي زمام المبادرة بقدر أكبر، وتيسير إدماج أنشطة المشاريع في الهياكل والنظم القائمة على المستوى الوطني. وعلاوة على ذلك، يمكن تحديد المخاطر التي تهدد استدامة المشاريع، مثل التغيرات التي تطرأ على السياسات الحكومية والظروف الاقتصادية والتحولات التي تشهدها السياقات الاجتماعية والبيئية، والتخفيف من حدتها.

هاء- تحسين التواصل ونشر منتجات الأونكتاد ونتائجه الحاسمة الأهمية لتوسيع نطاق الوصول إلى تلك المنتجات والنتائج وتأثيرها

46- أبرزت التقييمات أن أصحاب المصلحة وصانعي القرارات المهمين ليسوا بالضرورة على دراية بعمل الأونكتاد. ومن شأن وضع خطط واستراتيجيات تواصل أكثر دقة وتفصيلاً أن يزيد من فعالية مشاريع الأونكتاد وبرامجه ويسهم في جهود بناء القدرات. ومن شأن نشر معلومات على نطاق أوسع عن عمل الأونكتاد أن يعين أصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات أكثر استنارة وأن يعزز تأثير عمله.

47- ويمكن إتاحة المنشورات التقنية لمختلف الفئات المستهدفة بأشكال متعددة تشمل الملخصات الموجزة، والرسوم البيانية، ومقاطع الفيديو، والمحتوى التفاعلي، بما يكفل إشراك فئات متنوعة وييسر فهم المعلومات. ومن شأن التعاون مع الحكومات والمنظمات الأخرى والمجتمع المدني أن يؤدي أيضاً إلى تعظيم أثر جهود النشر.

واو- يمكن للأونكتاد أن يواصل الاستفادة من الشراكات في توسيع نطاق النتائج وزيادة أثرها وضمان استدامتها

48- يعزز إشراك أصحاب المصلحة ومشاركتهم تولي زمام المبادرة ويضمن وجاهة التدخلات ونجاعتها. ومن خلال تقصي سبل إقامة شراكات جديدة ومبتكرة أو توطيد الشراكات المقامة، يمكن للأونكتاد أن يوسع نطاق موارده وخبراته وشبكاته بما يسمح ببذل جهود تعاون تقني أكثر شمولاً واستدامة ونشر المنتجات المعرفية. ويمكن للأونكتاد أن يتواصل على نحو استراتيجي أكثر مع المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف والمصارف الإنمائية والمنظمات الأخرى ضماناً لتوفير ما يلزم من تمويل من خارج الميزانية ودعم عيني لبرامج التعاون التقني. ومن شأن زيادة التعاون مع منظمات المجتمع المدني أن تثري أيضاً عمل الأونكتاد بوجهات نظر متنوعة ومعارف محلية ومشاركة شعبية، كما من شأنها أن تساعد على ضمان أخذ آراء الفئات والمجتمعات المهمشة في الاعتبار.

49- وأوصت التقييمات بتوطيد الشراكات مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة التي تمتلك معرفة وفهماً متعمقين للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية الخاصة الماثلة في المنطقة الإقليمية لكل منها. ويمكن أن يكفل الأونكتاد واللجان الإقليمية، من خلال مواءمة الاستراتيجيات وتبادل البيانات ونتائج البحوث وتنسيق الجهود، تكامل السياسات التجارية والإنمائية وتعزيزها بعضها بعضاً وإسهامها في تحقيق الأهداف المشتركة. وقد أنشأت اللجان الإقليمية شبكات ومنصات للتواصل مع أصحاب المصلحة الإقليميين، بمن في ذلك الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وممثلو القطاع الخاص. ولذا، فإن توطيد الشراكات المقامة مع تلك اللجان يمكن أن يتيح للأونكتاد فرصة توسيع نطاق جهود بناء القدرات وتعظيم أثرها.

زاي- يلزم توفير المزيد من التوجيه لدعم تعميم مراعاة القضايا الشاملة

50- وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والبيئة[6]، ووفقاً لسياسة التقييم المعمول بها في الأونكتاد، تنظر جميع تقييمات الأونكتاد، على مدى دورة التقييم، في المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والبيئة وحقوق الإنسان. وخلصت التقييمات إلى أن على الرغم من إحراز تقدم، بدرجات متفاوتة، في تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في مشاريع الأونكتاد وبرامجه، فإن القضايا الشاملة الأخرى تتطلب إيلاءها اهتماماً أكبر. وأنشئت أفرقة عاملة مشتركة بين الشُعب معنية بالنوع الاجتماعي والبيئة وتغير المناخ، ووضعت استراتيجية على مستوى الأونكتاد بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. أما على مستوى المشاريع، فيلزم توفير المزيد من التوجيه و/أو بناء قدرات الموظفين بما يكفل معالجة القضايا الشاملة معالجة منهجية وهادفة على نحو أكبر.

51- وأوصت التقييمات بوضع مؤشرات على جميع مستويات سلسلة النتائج لجمع بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي وبيانات عن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن جمع الممارسات الجيدة من داخل الأونكتاد وخارجه وتبادلها فيما بين الشُعَب والوحدات. ومن شأن إقامة شراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى المكلفة بولايات بشأن هذه القضايا الشاملة أن تساعد أيضاً على تحسين قدرة الأونكتاد على تعميم مراعاة القضايا الشاملة في عمله.

(6) A/RES/60/1، وA/RES/71/243، وA/RES/75/154، وA/RES/76/6، وA/RES/76/L.75. انظر أيضاً ST/SGB/2019/7.

ثالثاً- مسائل التقييم الأخرى

52- بالإضافة إلى إجراء التقييمات، تقدم وحدة التقييم المستقل الدعم لموظفي مشاريع الأونكتاد ومديري برامجه بشأن خطط التقييم، بما في ذلك المؤشرات المناسبة وأسئلة التقييم. وتشارك الوحدة في استعراض مفاهيم المشاريع الجديدة ومقترحاتها، وتُقر وثائق المشاريع الجديدة إقراراً رسمياً من خلال عملية الأونكتاد لإقرار المشاريع. والوحدة عضو في لجنة التعاون التقني التابعة للأونكتاد، وهي تُبقي اللجنة على علم بالسياسات والتطورات المتعلقة بتقييم مشاريع التعاون التقني، وتطلعها على النتائج ذات الصلة والدروس المستفادة من تقارير التقييم، وتقدم توصيات لكي تنظر فيها اللجنة. وبالإضافة إلى سياسة التقييم المحدثَّة للأونكتاد، أصدرت الوحدة توجيهات لموظفي الأونكتاد بشأن معايير التقييم وإجراءاته وشروطه ومنهجيته، بما في ذلك فيما يخص التقييمات الذاتية. فعلى سبيل المثال، تعاونت الوحدة مع فريق النظام الآلي للبيانات الجمركية في تنقيح نموذج التقييم الذاتي وتوجيهاته، وعقدت حلقة عمل مع موظفي المشاريع الإقليميين التابعين للنظام الآلي للبيانات الجمركية من أجل حفز وتيسير تبادل الأفكار بشأن التحديات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة وسبل المضي قدماً وتقديم تقارير عنها.

53- ويجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهو هيئة الرقابة الداخلية التابعة للأمم المتحدة، تقييماً كل سنتين لوظيفة التقييم التي يضطلع بها الأونكتاد، وذلك من خلال تقرير فترة السنتين الذي يقدمه المكتب عن حالة التقييمات في الكيانات التابعة للأمانة العامة، مشفوعاً بلوحة متابعة لحالة التقييمات[7]. ويشمل التقييم 76 كياناً من كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة ويستخدم مؤشرات ومعايير محددة مسبقاً لتقييم كل كيان في أربعة مجالات، هي الإطار، والموارد، والنواتج والتغطية، وجودة التقارير. والغرض من ذلك هو دعم تعزيز مهام التقييم في الأمم المتحدة من خلال إجراء تقييم منهجي يستند إلى مؤشرات موضوعية من أجل دعم الدول الأعضاء وكبار المديرين والموظفين في تحديد الاتجاهات والمجالات التي تحتاج إلى تحسين.

54- وقُيِّم الأونكتاد باعتباره من الكيانات التنفيذية الكبرى التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وباعتباره يملك نظام تقييم محكم (الجدول 1).

الجدول 1

تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية للأونكتاد في الفترة 2020-2021

الفئة	*المؤشر*	*الحالة*	*التغيير منذ الفترة* 2018-2019
الإطار	1- نوع وظيفة التقييم	وحدة تقييم مستقلة (5/5)	لا تغيير
	2- التسلسل الإداري	تقدم وظيفة التقييم تقاريرها إلى هيئة الإدارة و/أو رئاسة الكيان (3/3)	لا تغيير
	3- أقدمية الموظف من الفئة الفنية الذي يقود الوظيفة	ف-4 (2/4)	لا تغيير
	4- سياسة التقييم	عالية (31/36)	لا تغيير
	5- إجراءات التقييم المتبعة	الكل (5/5)	لا تغيير
	6- الدرجة التي حصلت عليها خطة التقييم	متوسطة (7/14)	نقصان

(7) A/78/70 و United Nations, Office of Internal Oversight Services, Inspection and Evaluation Division, 2023, United Nations evaluation dashboard 2020–2021, Assignment No. IED-23-006.

الفئة	*المؤشر*	*الحالة*	*التغيير منذ الفترة 2018–2019*
الموارد	7(أ)– تقدير الأموال التي أُنفقت على تقارير التقييم فقط	121,81 602 دولاراً	لا تغيير
	7(ب)– الحصة من مجموع الميزانية البرنامجية	0,27 في المائة	لا تغيير
	7(ج) تقدير الأموال التي أُنفقت على جميع الأنشـــطة ذات الصلة بالتقييم، بما في ذلك التقارير	371,21 688 دولاراً	لا تغيير
	7(د) الحصة من مجموع الميزانية البرنامجية	0,31 في المائة	لا تغيير
النواتج والتغطية	8– عدد التقارير المقدَّمة	10	لا تغيير
	9– عدد تقارير التقييم	10	نقصان
	10– تغطية البرامج الفرعية	5,5	لا تغيير
جودة التقارير	11– حصة (عدد) التقارير الجيدة (جداً) التي اختيرت كعينات	83,33 في المائة (5/6)	زيادة
	12– حصـــة (عدد) التقارير التي تتضـــمن توصـــيات جيدة (جداً) من التقارير التي اختيرت كعينة	50 في المائة (3/6)	زيادة
	13– متوســط الدرجة التي حصـــلت عليها خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة/ (عدد التقارير التي تســـتوفي المعايير استيفاءً مرضياً/كاملاً)	7,3 (تستوفي الشروط) / (4/6)	زيادة
	14– متوسط درجة تقييم إدماج اعتبارات حقوق الإنسان/(عدد التقارير التي أُدمجت فيها تلك الاعتبارات إدماجاً مرضياً/كاملاً)	2,2 (أُدمجت إدماجاً مُرضياً) / (5/6)	زيادة

المصدر: الأمم المتحدة، مكتب خدمات الرقابة الداخلية، شعبة التفتيش والتقييم، 2023.

55- وفيما يتعلق بالمجالات التي تحتاج إلى تحسين، لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه يمكن تعزيز خطة التقييم، بما في ذلك بيان الغرض المنشود من التقييم والموارد اللازمة وإجراءات عرض التقييم على رئاسة الكيان أو الهيئة الإدارية لاستعراضه و/أو إقراره[8]. ويمكن تحسين جودة التوصيات بكفالة تقديم توصيات واقعية وقابلة للتنفيذ ومحددة الهدف.

رابعاً- خطة التقييم للفترة 2023-2024

56- طلبت الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي إلى الأمانة المضـــي في دورة تقييم جديدة للبرامج الفرعية الخمسة[9]. وأطلقت الأمانة دورة تقييم جديدة في تشرين الأول/أكتوبر 2021، بدأت بتقييم البرنامج الفرعي 1 بشأن العولمة والترابط واستراتيجيات التنمية[10]. وسيُجرى تقييم البرنامج الفرعي 3 بشأن التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، في الفترة 2023-2024. وستشمل خطة التقييم التي وضعها الأونكتاد للفترة 2023-2024 أيضاً عدداً من التقييمات المستقلة للمشاريع التي تموَّل من موارد من خارج الميزانية والتي من المقرر اختتام تنفيذها خلال هذه الفترة (الجدول 2).

الجدول 2

(8) الأمم المتحدة، مكتب خدمات الرقابة الداخلية، شعبة التفتيش والتقييم، 2023.

(9) انظر TD/B/WP/306 وTD/B/WP/312 وTD/B/WP/319.

(10) انظر TD/B/WP/312 وTD/B/WP/318.

خطة التقييم للفترة 2023-2024

البرنامج أو المشروع	*مصدر التمويل*	*الميزانية الإجمالية* *(بدولارات الولايات المتحدة)*	*ميزانية التقييم* *(بدولارات الولايات المتحدة)*	*مدة التقييم*
استراتيجيات التجارة واقتصاد المحيطات القائمَين على الأدلة المتسقة مع السياسات	حساب التنمية	650 000	15 500	الربع الرابع من عام 2022 – الربع الثالث من عام 2023
اغتنام الإمكانات التجارية والأعمال التجارية لمنتجات التجارة البيولوجية الزرقاء لتعزيز سبل العيش المستدامة، وحفظ التنوع البيولوجي البحري في بلدان مختارة من بلدان منظمة دول شرق البحر الكاريبي	الاتحاد الأوروبي، عن طريق مفوضية منظمة دول شرق البحر الكاريبي	327 000 (الميزانية المقدرة)	16 000	الربع الرابع من عام 2022 – الربع الثالث من عام 2023
المشروع المشترك بشأن كوفيد-19: المبادرة العالمية من أجل انبعاث قطاع المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مرحلة ما بعد الجائحة	حساب التنمية	4 490 500	92 950	الربع الرابع من عام 2022 – الربع الثالث من عام 2023
المشروع المشترك بشأن كوفيد-19: النقل والربط التجاري في عصر الجوائح	حساب التنمية	4 835 000	106 551	الربع الرابع من عام 2022 – الربع الثالث من عام 2023
المشروع المشترك بشأن كوفيد-19: تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية في زمن كوفيد-19	حساب التنمية	1 155 270	30 106	الربع الأول – الربع الرابع من عام 2023
تيسير المرور العابر والنقل والتجارة في غرب أفريقيا لتحسين المشاركة في سلسلة القيمة	الإطار المتكامل المعزَّز	1 775 000	15 000	الربع الثالث من عام 2023 – الربع الأول من عام 2024
التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 3 للأونكتاد بشأن التجارة الدولية والسلع الأساسية	الميزانية العادية	15 016 400	50 000	الربع الثالث من عام 2023 – الربع الثاني من عام 2024
وضع استراتيجيات متسقة لتنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان الأفريقية نمواً	حساب التنمية	590 155	25 155	الربع الرابع من عام 2023 – الربع الثاني من عام 2024
تشجيع التجارة الخضراء من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ ومجموعة رأس الحربة الميلانيزية	حساب التنمية	576 927	24 927	الربع الرابع من عام 2023 – الربع الثاني من عام 2024

المصدر: الأونكتاد

57- وستواصل وحدة التقييم المستقل جهودها الرامية إلى نشر نتائج التقييمات على نطاق الأونكتاد لكي ينظر فيها موظفو المشاريع ومديرو البرامج، بما في ذلك من خلال رسالة إخبارية نصف سنوية. وستُحدِّث الوحدة أيضاً أدواتها وتوجيهاتها فيما يخص ضمان الجودة ومتابعة الخطط الرامية إلى وضع نظام رسمي لتتبع تنفيذ التوصيات. وقد أُحيلت خطة التقييم للفترة 2023-2024 على الشعب والدوائر لكي تبدي تعليقاتها عليها، وقد أقرها نائب الأمينة العامة للأونكتاد.